

الأمر الذى من أجله وُضِعَ الفعل ، فوجد أن الفعل اشتق من المصدر ليبدل على معنى فى الفاعل ، هذا المعنى هو كونه مخبراً عنه ، وأن الواضع قد وضعه لأداء هذا المعنى ، حيث لم يمكنه الاخبار عن الفاعل بالمصدر ، لأن الفاعل لا يذكر مع المصدر إلا مضافاً إليه ، والمخبر عنه يجب أن يكون مرفوعاً لفظاً كما هو مرفوع معنى ، كما أنه لا يمكن الاتيان بحرف يدل على أنه مخبر عنه ، فهذا يؤدى إلى الفصل بين الحدث والفاعل ، فدعاهم هذا إلى أن يشتقوا : « من لفظ الحدث لفظاً يكون كالحرف فى النيابة عنه ، دالاً على معنى فى غيره ، ويكون متصلًا اتصال المضاف بالمضاف إليه ، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث ، فإنه يدل على الحدث بالتضمن ، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لامضاف إليه(١) » .

هاتان دالتان يعطيها الفعل عند السهيلي : الحدث ، وأن الاسم مخبر عنه ، وأما عن دلالة على الزمان ، فلا يرى الفعل دالاً عليه ، يقول : « الفعل لا يدل عليه بلفظه ولا ببنيته ، وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث ، ولفظه على الحدث نفسه ، وهكذا قال سيبويه فى أول الكتاب ، وإن تسامح فى موضع آخر ، وأما الزمان فهو حركة الفلك فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل الا من جهة الاتفاق والمصاحبة(٢) » .

والسهيلي فى هذا متأثر بشيخه ابن الطراوة ، وقد وقع لى نصّه فى كتابه الافصاح وهو ينقد الفارسي فى قوله : « ولو قال : والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيباً ، قال سيبويه رحمه الله : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » ، يعنى لما مضى من الحدث ، وما ينتظر ، وما هو كائن فى حال الخبر . ولم يجز للزمان هنا ذكر ، فقولك : قعد ، دليل

(١) النتائج ٦٨ .

(٢) ن . م . ٣٨٨ .